المتطلبات النظرية والمنهجية فى دراسة الطبقات الأجتماعية فى ظل سياسات الأصلاح الأقتصادى بالقرية المصرية

أ.م.د محمود زكى جابر
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب–جامعة حلوان

سياق الدراسة:

فرضت التحولات العالمية "الكوكبية/ العولمة" والتغيرات التي تعرضت لها البنية الطبقية للقرية المصرية، بفعل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ منتصف السبعينيات، إعادة النظر والمراجعة العلمية للكثير من الأنموذجات العلمية التي سادت القرن العشرين. وشملت تلك المراجعة الاتجاهات النظرية الكبرى الأساسية، فناقشت ركائزها الفلسفية ومفاهيمها ومقولاتها النظرية وطروحاتها العلمية، وغاياتها المجتمعية والقيم التي تستند إليها.وكان موضوع البنية الطبقية بشكل عام والطبقة الوسطى بشكل خاص باعتبارهما موضوعاً أساسياً في علم الاجتماع، إحدى الحالات التي حاول الباحثون من خلالها دراسة أوضاع تلك الاتجاهات والسعي إلى تطويرها أو تبلورإ إتجاهات تنظير جديدة تختص بتحديد الموقع الطبقى لجماعات الطبقة الوسطى الجديدة، و تتواكب مع الوقائع الجديدة التي لحقت بالبنية الطبقية للقرية المصرية[1].

أولاً: هدف البحث:

رصد المهام النظرية الجديدة، وأشكال المراجعة وإعادة النظر التى تعرض لها الطرح الكلاسيكى ــ الوظيفى والنقدى ــ لقضية الطبقة والأنتماء الطبقى. وكذلك إعادة النظر فى الأساليب المنهجية التقليدية وأدوات جمع البيانات فى علم الاجتماع المعاصر.

ثانياً: تساؤلات البحث:

لتحقيق هدف البحث أمكن صياغة التساؤلات التالية:

(١) ما أهم التغيرات الراهنة والمحتملة مستقبلاً في الريف المصري في ظل سياسات الأصلاح الاقتصادي والعولمة؟

(٢) ما المهام النظرية المطلوبة من حيث تطوير مفاهيم ومعايير لتصنيف الطبقات ودراسة ما بينها من علاقات في الريف المصري في ظل التغيرات الجارية والمحتملة مستقبلاً في أوضاع الوجود الاجتماعي ووعي الطبقات الأساسية في الريف؟

(٣) ما الأساليب المنهجية غير التقليدية التي تساعد في فهم أوضاع الطبقات وإنتاج معلومات سوسيولوجية قابلة للتوظيف علمياً، وتوجيه السياسات المختلفة خاصة سياسات الفقر والبطالة في الريف المصري؟

أ – التغيرات المؤسسية في الزراعة المصرية:

سيتناول هذا المحور الأجابة على التساؤل الأول والذى مؤداه: مالتغيرات التى حدثت فى الريف المصرى والمحتملة مستقبلا فى ظل سياسات الأصلاح الأقتصادى؟ وذلك أعتمادا على البيانات الرسمية ونتائج البحوث والدراسات السابقة وذلك على النحو التالى:

عبرت الرأسمالية الزراعية عن موقعها المسيطر، وعن وزنها الاقتصادي الاجتماعي المتزايد في التكوين الاجتماعي الاقتصادي المصري فبدأت سلسلة من التغيرات في الإطار المؤسسي للزراعة كاستجابة للتغيرات في العلاقات الاجتماعية والإنتاجية مثل:

- إعادة النظرة في النظام التعاوني في ١٩٦٩ على نحو يتيح لها سيطرة أكبر على الجمعيات التعاونية (٥٠٠٩ جمعية تضم ٩٢٠٩٨٣ عضواً برأسمال قدره ٤.٢٤٨٠٠٠ جنيه مصري، فصدر قانون يستبعد بمقتضاه الأميين من مجلس إدارة الجمعية[٢].
- صدر حكم المحكمة الدستورية العليا، الذي يلغي قانون ١٠٤ لعام ١٩٦٤ والذي كان يقضي بأيلولة ملكية الأرض الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقاً لقانون الإصلاح الزراعي الأول وبهذا الحكم يتم إلغاء مبدأ مصادرة الملكية الفردية ويرد الاعتبار له ويرسخ مشروعيته ولقد بلغت التعويضات التي تلتزم الدولة بدفعها لملاك الأراضي المستولي عليها بحوالي ٣٠٠ مليون جنيه وكان ذلك دعماً لسياسة الانفتاح الاقتصادي.
- إلغاء الحراسات – أول وأهم إجراء اتخذه انقلاب مايو ١٩٧١ لصالح كبار الملاك الرأسماليين، فأستعاد كبار الملاك الذين كانوا خاضعين للحراسة أطيانهم الزراعية بعد إخلائها من الفلاحين الذين يحوزونها بالإيجار أو التمليك من الحراسة وقد أدى ذلك إلى إخراج عدد من صغار الحائزين من البنيان الحيازي وتزايد تركز ملكية الأرض في أيدى كبار الملاك[٣].

- إعادة النظر في قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فيصدر القانون رقم ٦٩ لعام ١٩٧٥ على نحو يمكن كبار الملاك من زيادة الإيجار، فهو يعدل القيمة الإيجارية لتصبح سبعة أمثال الضريبة السارية بدلا من الضريبة المربوطة على الأرض (سبتمبر ١٩٥٢) فارتفع إيجار الفدان في المتوسط من ٢١.٩ جنيه إلى ٥٠ جنيه، وهو يلغي لجان فض المنازعات الزراعية مما قلل من الموقف التفاوضي للفلاح الفقير، كما يعطي القانون الحق للمالك في طرد المستأجر – بعد شهرين من نهاية السنة الزراعية – لأى سبب من الأسباب حتى ولو كان بوار المحصول كما يجيز القانون تحويل عقد الإيجار إلى عقد مزارعة(٤).
- صدر القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٧٦ الذي يصفي الحركة التعاونية ليتوقف نشاط الجمعيات التعاونية الزراعية المتعددة الأغراض، والتي تشكل قاعدة البنيان التعاوني والحركة التعاونية في الريف، ولتحل محلها بنوك القرى التي تقوم بتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي على الأفراد سواء كانوا أعضاء أو غير أعضاء في جمعيات تعاونية، وكذلك تقوم هذه البنوك بتمويل سوق الاستهلاك الواسع في الريف والتجارة في السلع المعمرة وتتم قروض البنك بسعر الفائدة السائد سوقياً(٥).
- استبعاد إخضاع الدخل الناتج من الاستغلال الزراعي للضريبة العامة عن الإيراد وذلك بصدور قانون الضرائب رقم ٤٦ لعام ١٩٧٨، ومكن هذا القانون المزارعين الرأسماليين من التهرب قانوناً من الضرائب بالقدر الذي يقل فيه الدخل الكمي عن الدخل الفعلي في المحاصيل البستانية، كما أخرج القانون نشاط تربية النحل من نطاق الضريبة ومنح إعفاء من الضريبة بالنسبة لحظائر تربية الماشية والدواجن خلال فترة معينة(٦).
- إصدار قانون جديد للتعاون الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بفتح الطريق لإنشاء تعاونيات زراعية إنتاجية رأسمالية، وظهور شكل من الملكية ولحيازة الزراعية التعاونية وكذلك قيام نوع جديد من التعاونيات يتمثل في التعاونيات الإنتاجية في الزراعة وتعتمد هذه التعاونيات على استغلال العمل المأجور في مختلف الأعمال الزراعية، وبذلك تعتبر شكلاً من أشكال الملكية الرأسمالية في الزراعة(٧).
- الإلغاء الضمني للحد الأقصي لملكية الأرض الزراعية الذي وضعته قوانين الإصلاح الزراعي وآخرها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذي جعل الحد الأقصى للملكية الزراعية ٥٠ فدان للفرد، بصدور قانون الأراضي الصحراوية في عام ١٩٨١ الذي رفع

الحد الأقصى لملكية الفرد إلى ٢٠٠ فدان للفرد، ٣٠٠ للأسرة، كما يسمح القانون بقيام شركات أفراد لاستغلال الأراضي الصحراوية في مساحات تصل إلى عشرة آلاف فدان للشركة(٨).

- إنهاء احتكار الدولة للتمويل الزراعي الذي ظل مقصوراً على بنك الائتمان الزراعي والتعاونى طوال ربع قرن، وذلك بالسماح لرأس المال الخاص بإنشاء البنوك في الريف، بالإضافة إلى شبكة البنوك الوطنية الممتدة في الأقاليم (٩).
- تعطى السياسة الاقتصادية المسماة "الانفتاح الاقتصادي" دوراً أكبر للرأسمالية الخاصة في كل القطاعات، وتعطي لرأس المال الآخر دوراً متزايداً، وتعبر المشروعات المشتركة في الزراعة التي تضمن رأس المال العام ورأس المال الخاص شكلا جديداً من أشكال رأسمالية الدولة في الزراعة حيث يتحول رأس المال العام ذاته إلى رأس مال خاص، وتتداخل برجوازية الدولة (ممثلي رأس المال العام في مجلس إدارة هذه المشروعات) مع الرأسمالية الزراعية الجديدة وتترابط معها ترابطاً عضوياً(١٠).
- صدور القانون ٩٦ لسنة ٩٢ الخاص بالعلاقة بين المالك والمستأجر.

ولقد أتت هذه التغيرات المؤسسية كمحصلة لتناقضات وضغوط داخلية وخارجية عديدة، ففي الداخل نجد طبقات وفئات اجتماعية قد حققت تراكماً رأسمالياً (الرأسمالية الزراعية، التجارية، عناصر من البرجوازية البيروقراطية، رأسمالية صناعية وتقليدية) وتحاول هذه الفئات الطبقية أن تكسب كل يوم أرضاً على سلطة الدولة من أجل إنتاج وإعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية على أسس رأسمالية تتحرر من قيود فترة صعود رأسمالية الدولة البيروقراطية وتتواءم هذه التناقضات والضغوط الداخلية مع التغيرات في أشكال تقسيم العمل الزراعي الاستعماري الذي مايزال يعكس "بقاء تبعية الزراعة المصرية" (تبعية يزداد إدراكنا لعمقها إذا ما أخذنا في الاعتبار اعتماد الزراعة على السوق الخارجية بالنسبة لمدخلات استراتيجية كمبيدات الحشرات وأدوات الإنتاج) في إطار السوق الرأسمالية الدولية. ولا يعني الاتجاه نحو تصدير الأرز والخضروات والفاكهة إلا تغييراً محدوداً في شكل هذا النمط لتقسيم العمل الزراعي الرأسمالي. وتؤدى مثل هذه الميول الموضوعية الكامنة في صميم التكوين الرأسمالي إلى المزيد من الاندماج في النظام الرأسمالي ذلك يعد واحداً من آليات إنتاج إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية فضلا عن إنتاج وإعادة إنتاج التبعية(١١).

وأدت هذه التغيرات المؤسسية في الزراعية المصرية والتي سبقت الإشارة إليها، إلى التوسع في الزراعة الرأسمالية على حساب الزراعة التقليدية، واختلال هيكل التركيب المحصولي وتزايد تركز ملكية

وحيازة الأرض الزراعية، وأيضا تركز ملكية الآلات الزراعية والماشية وتفاقم حدة التمايز الطبقي[١٢].

ففيما يتعلق بالتوسع في أنواع الزراعات الرأسمالية، زادت الأهمية بالنسبة لهذه الزراعات التي تحتاج لقدرة مالية وفن إنتاجي متقدم نسبياً كالخضروات والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية فقد ارتفعت مساحة الأرض المزروعة فاكهة من ٢٤٤ ألف فدان سنة ١٩٧٠ إلى ٥٩٣ ألف فدان سنة ١٩٨٦[١٣] إلى ٨٥٠.٦٦٧ ألف فدان سنة ١٩٩٠إلى أكثر من مليون عام ١٩٩٥، ١٩٩٦؛ ارتفعت إلى أكثر من مليون ومائة وثلاثة وتسعون ألف عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ ثم الى مليون واربعمائة واربعة وستين الف فدان عام ٢٠١٠، ثم الى مليون وستمائة وثلاثة وثلاثون الف فدان عام ٢٠١٨[١٤]، كما ازدادت المساحات المزروعة خضروات من ٧٢١ ألف فدان إلى ٩٢٧ ألف فدان إلى مليون فدان في الأعوام المذكورة، ثم إلى ١٠٢١١.٨٥٣ عام ١٩٩٦/٩٥ ثم إلى أكثر من مليون ونصف عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وارتفعت مساحة النباتات الطبية والعطرية من ١٥ ألف فدان سنة ١٩٧٩ لتصل إلى ٦٤ ألف فدان عام ١٩٨٨ بنسبة ٠.٥% من إجمالي الأراضي الزراعية[١٥] بينما انخفضت مساحة القطن من ١.٦ مليون فدان عام ١٩٧٠ إلى ١.٢ مليون فدان في عام ١٩٨٠ أى بنسبة ٣٣.٣% ثم ارتفع إلى ١.١ مليون فدان تقريباً في عام ١٩٩٠ وتناقصت مساحة الأرز من ١.١٤ مليون فدان إلى ٩٥٦ ألف فدان في هاتين السنتين بنسبة ١٩.٢% ثم ارتفع إلى ١.٢ مليون فدان ١٩٩٠ بينما ظلت مساحة القمح ثابتة[١٦].

وبذلك استطاعت فئة أغنياء الفلاحين الالتفاف على الكثير من السياسات الزراعية الرسمية وتوظيفها، بل وظفت السياسات القطاعية ذات الصلة لصالحها؛ حيث تحملت صغار الفلاحين عبء تمويل الضريبة غير المباشرة التي فرضتها الدولة على النشاط الزراعي، بينما واصل كبار المزارعين تحويل أراضهم لإنتاج الخضر والفاكهة والمحصولات الأكثر عائداً والبعيدة عن تدخل الدولة[١٧]، ويظهر الجدول التالي تطور المساحة المحصولية طبقاً لفئات الحيازة من عام ١٩٧٠-١٩٩٦ وما بعدها.

تطور مساحة الفاكهة والخضروات

٢٠١٨/١٩٩٠

السنوات المحصول	١٩٩٠	%	١٩٩٥	%	٢٠٠١	٢٠١٠	٢٠١٨	%
الفاكهة	٨٥٠.٦٧٧	٦.٣	١٠٤٨.٢٧٣	٧.٦	١٠١٩٣.١١٨	١٤٦٥.١١٨	١٦٣٣.١٠٩	٩.٤
الخضروات	١٠٢٥١١٠	١٧.٤	١٠٢١١.٨٥٣	٢٠.٣	١٠٥٠٢.٠٠٠	١٠٧٠٢.٠٠٠	١٠٨١٤.٠٠٠	٢٦.٢

المصدر: عبد الباسط عبد المعطي وآخرون، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، منتدي العالم الثالث، مصر ٢٠٢٠، ميريت للنشر، القاهرة ٢٠٠٢، ص١٤٨، وأيضا وزارة الزراعة، التعداد الزراعي ٢٠٠١ –٢٠١٠ –٢٠١٨ .

التوزيع النسبي لمحصول الفاكهة طبقاً لفئات الحيازة

السنة	٢٠٠٢/٢٠٠١		٢٠١٧/٢٠١٦	
فئات الحيازة	المساحة	%	المساحة	%
أقل من ٥	٢٩٢	٢.٧	٣٩٠	٥.٠
٥–٢٠	٣٠٢	٦.٠	٣٩٨	١١.٤
٢٠–٥٠	١٠٦	١٢.٥	٢١٦	٢١.٩
٥٠ فأكثر	١٩٠	١١.٠	٣٢٥	١٨.٧
الجملة	٨٩٠		١٣٢٩	

المصدر : عبد الباسط عبد المعطي وآخرون، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، منتدي العالم الثالث، مصر ٢٠٢٠، ميريت للنشر، القاهرة ٢٠٠٢، ص١٤٨، وأيضا وزارة الزراعة، التعداد الزراعي ٢٠٠٢ ص١٤٨.، ٢٠١٨، ص١٣٣

ب – تركز ملكية وحيازة الأرض الزراعية:

تعتبر اتجاهات تغيير طابع الملكية الزراعية في الريف ممتدة لما قبل صدور قوانين الانفتاح، وتهيئة الإطار التنظيمي والتشريعي للتحول الرأسمالي. وتتمثل أهم معالم هذا التغير في تطور أسلوب علاقات الإنتاج في الزراعة المصرية من علاقات ما قبل رأسمالية في اتجاه الزراعة الرأسمالية. وهذا التطور يحمل تناقضاً بارزاً ففي الوقت الذي تشهد قوى القصور الذاتي في تحجيم المزارع الكبيرة، ونمو المزارع المتوسطة، واتساع قاعدة المزارع القزمية بسبب النمو السكاني، ونظام الإيجار، وضعف

التوسع الزراعي الأفقي، وارتفاع الأسعار، وازدياد مصادر التراكم لدى شرائح البورجوازية الصغيرة بفعل الهجرة والتحويلات لدى شرائح الملكية القزمية، والمتوسطة، نجد نموذجاً ذا طابع رأسمالي في الزراعة، فنلاحظ نمو عمليات الزراعة على الذمة وإحلال رأس المال محل العمل المأجور، وإنتاج المحاصيل النقدية محل الإنتاج الكفافي، ونمو علاقات الإيجار النقدية وسيادة نمط الملكية الفردية(١٨).

ويلاحظ الراصد لإجراءات تغيير هيكل الملكية حسب تطورها التاريخي منذ السبعينيات حتى الآن، أنها تمت وفقاً لمجموعة أسس منها ما يلي:

١ – التدرج في الإجراءات.

٢ – تبرير هذه الإجراءات وذلك بقصد تشكيل أيديولوجية تحاصر الصراعات المحتملة حول الملكية، ويدلل على هذا ما يلي:

- رفع الحدود العليا لملكية الأراضي الصحراوية لمائتي فدان للفرد وثلثمائة للأسرة وفتح هذا الحد إلى خمسين ألف فدان بعد أن كانت عشرة آلاف فدان في بداية الثمانينيات للشركات بدعوى تشجيع الاستثمار في استصلاح الأراضي.
- تعديل العلاقة بين المالك والمستأجر لتسمح بتحريك سقف ملكية الأرض المحدودة. ولا تقتصر المحدودية هنا على الأراضي القديمة، فأراضي الاستصلاح بحكم ضيق مساحة الأرض الخصبة حسب تصنيف التربة أو ندرة الموارد المائية مع ارتفاع تكلفة الاستصلاح فوفقاً لهذه الإجراءات وغيرها يحتمل نزوع الملكية نحو التركيز(١٩).

وتوضح بيانات عام ١٩٨٢ فيما يتعلق بملكية وحيازة الأرض الزراعية ما يلي:

١ – يمتلك ٩٥.٤% من إجمالي عدد الملاك المساحة ويقعون في الفئة أقل من خمسة أفدنة بمتوسط مساحة قدرة ٠.٨٦ فدان.

٢ – يمتلك ٤.٣% من إجمالي عدد الملاك ٣٢.٥% من إجمالي المساحة المنزرعة وهم من يمتلكون من ٥ – ٥٠ فدان بمتوسط مساحة ملكية قدرة ١١.٤٩ فدان.

٣ – يمتلك ٠.٣% من إجمالي عدد الملاك (خمسون فدان فأكثر) ١٤.٤من إجمالي المساحة المنزرعة بمتوسط مساحة ملكية قدره ٩٩.٢ فدان.

أما فيما يتعلق بحيازة الأراضي الزراعية فتوضح البيانات سالفة الذكر ما يلي:

١ – ٩٤.٣% من عدد الحائزين يحوزون ٦٩% من إجمالي مساحة الحيازة، ويمثلون الحائزين الصغار (أقل من خمسة أفدنة)، وتمثل الحيازات القزمية ٤٥.٩% من عدد الحيازات وتغطي ١٥.٥% من إجمالي المساحة.

٢ – ٤% من عدد الحائزين يمثلون الفئة – ٥ – ١٠ أفدنة ويحوزون ١٤.٧% من إجمالي المساحة، ١.٧% من عدد الحائزين يمثلون فئة عشرة أفدنة فأكثر ويحوزون ١٦.٣% من إجمالي المساحة المنزرعة[٢٠].

كما أثرت تعديلات العلاقة بين الملاك والمستأجرين في المضمون الاجتماعي لتوزيع الحيازة الزراعية وستؤدى إلى زيادة حدة الفقر بين فئة صغار الحائزين من المستأجرين والمعدمين[٢١] فتوضح بيانات الفترة من ١٩٧٧-١٩٩٥ أن الممارسات تصب في اتجاه العودة إلى تركز ملكية الأراضي الزراعية في أيدى عدد متناقص من الملاك على حساب أعداد متزايدة من فقراء وصغار الملاك، فبينما ثبت متوسط مساحة الملكية في فئة أقل من خمسة أفدنة في الفترة المذكورة، تناقص متوسط مساحة الملكية في فئة الملكية ٥٠ فدان لأقل من مائة فدان، وازداد متوسط مساحة الملكية في فئة الملكية مائة فدان فأكثر في ذات الفترة، واقترن ذلك بتناقص نصيب ملاك الخمسين إلى أقل من مائة فدان من إجمالي مساحة الأرض الزراعية من نحو ٨.٥% في عام ١٩٧٧ إلى ٦.٥% في عام ١٩٩٠ في مقابل ازدياد نصيب ملاك المائة فدان فأكثر من نحو ٦% في عام ١٩٧٧ إلى ٨.٥% في عام ١٩٩٠ ثم إلى أكثر من ١٠.٥% بعد عام ٢٠٠١ [٢٢] ومعنى ذلك أن العودة إلى التركز في ملكية الأرض منذ منتصف السبعينيات صبت في صالح أغني ملاك الأرض الزراعية[٢٣].

وارتبط بتركيز الملكية الزراعية تركز في ملكية الآلات الزراعية والأصول الأخرى، حيث تزايدت ملكية عمليات الإنتاج الزراعي، فوصلت في الحرث وإعداد الأرض للزراعة إلى ١٠٠%، وفي الدراس إلى٢٠%، وفي الرى إلى ٤٥%، وفي مقاومة الحشرات ١٠٠%. كما ارتفع عدد الجرارات الزراعية من ٢٢٤٦٨ جرار في عام ١٩٧٧ إلى ٣١١٢٧ في عام ١٩٨٠ ثم تزايد في التسعينات وبداية القرن الجديد حتى ٢٠٠٥ إلى أكثر من ٦٠.٠٠٠ جرار[٢٤].

ج – نمو القطاع الخاص الرأسمالي:

شهد القطاع الخاص الرأسمالي توسعاً ملحوظاً في مجال الدواجن والبيض فبلغ عدد مزارع الدواجن في عام ١٩٨٠ حوالي ٣٩٦٩ مزرعة، وبلغ عدد معامل التفريغ ٧٨٥ معملاً تنتج ٦٨% من البيض المستخدم، فضلاً عن إعفائها من الضرائب لمدة عشر سنوات منذ إنشائها –

أحد قوانين الانفتاح – وتقديم كافة التسهيلات لها من أعلاف وكتاكيت، وأجهزة مدعمة، مما شجع كثير من أغنياء الفلاحين على الدخول في هذا المجال الإنتاجي[٢٥]، حيث سرعة دوران رأس المال، فقد بلغت الاستثمارات في صناعة الدواجن طبقاً لغالبية التقديرات نحو المليار جنيه، حيث وصل عدد المزارع في عام ١٩٩٠ إلى ٥٢٤٢ مزرعة تنتج ٢٢٧١٨٠٠ بيضة ثم إلى أكثر من ٦٠٠٣ مزرعة تنتج أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ بيضة عام ٢٠٠٧[٢٦]. وأصبح هذا تدعيما لأجنحة جديدة داخل الرأسمالية في الريف، ولقد أفضي ذلك إلى تعميق الإنتاج الاقتصادي القروي، بازدياد الأنشطة غير الزراعية، وتنوع الأصول الإنتاجية في القرية، وازداد الوزن النسبي لأصول إنتاجية أخرى في ثروات الريفيين غير الأرض الزراعية، وبعد أن كانت ملكية وحيازة الأرض فيما مضي محدداً هاماً في تشكيل العلاقات الاقتصادية الاجتماعية في الريف المصري، أصبحت تنافسها أصول إنتاجية أخرى مثل الآلات الزراعية بمختلف أنواعها والمزارع الحيوانية والداجنة وسيارات الأجرة والنقل[٢٧].

رابعاً: المهام النظرية المطلوبة والتطورات الحديثة في نظرية علم الاجتماع:

في ضوء هذا المحور تمت الإجابة على التساؤل الثاني الذي طرحه البحث والذي مؤداه: ما المهام النظرية المطلوبة من حيث تطوير مفاهيم ومعايير لتصنيف الطبقات ودراسة ما بينها من علاقات في الريف المصري في التغيرات الجارية والمحتملة مستقبلاً في أوضاع الوجود الاجتماعي ووعي الطبقات الأساسية في الريف؟ وذلك على النحو التالى:

١ – أدت التحولات التي تعرضت لها البنية الطبقية بالباحثين والمنظرين إلى إعادة النظر ومراجعة الأطر والمقولات النظرية الكلاسيكية داخل نظرية علم الاجتماع وتقديم أطر ومقولات نظرية بديلة تلائم التعقد والتغير الذي تعرضت له البنية الطبقية بفعل هذه التحولات، وتقدم تفسيراً جديداً لأشكال التمايز الطبقي والجماعات الجديدة داخل البنية الطبقية[٢٨].

٢ – إن الهدف الأساسي الذي تسعي إليه هذه المراجعات هو توسيع وتحديث قاعدة النموذج الطبقي ثنائي القطب الذي صاغته الماركسية الكلاسيكية كأساس للتحليل الطبقي لكي يحتوى على طبقات ومواقع طبقية أخرى غير الطبقات الأساسية. فمن المعروف أن ماركس Marx حدد في رأس المال ثلاث طبقات رئيسية طبقاً لعلاقاتهم بوسائل الإنتاج وهم الرأسماليون أو ملاك وسائل الإنتاج، والعمال الذين يبيعون قوة عملهم، وملاك الأراضي الذي يعيشون على الإقطاعية[٢٩]. وعرفها "لينين" Lenin بأنها جماعات كبيرة من الناس تختلف بعضها عن بعض من حيث الموقع الذي تحتله في نظام للإنتاج الاجتماعي محدد تاريخياً، ومن حيث العلاقة التي

تربطها بوسائل الإنتاج، ومن حيث الدور الذي تقوم به في التنظيم الاجتماعي للعمل، وبالتالي من حيث حجم النصيب الذي يؤول إليها من الثروة الاجتماعية ونمط حصولها عليه[٣٠].

يتضح من هذين التعريفين للطبقة أن التحليل الكلاسيكي الماركسي تناولها من خلال علاقات الجماعات الاجتماعية بوسائل الإنتاج: فيوجد في إطار الرأسمالية طبقتين رئيسيتين هما الطبقة الرأسمالية التي تملك وتسيطر على وسائل الإنتاج – رأسمال أو أرضي – والطبقة العاملة التي لا تملك إلا بيع قوة عملها في سوق العمل. وتحصل الطبقة الأولى على الفائض وعلى ثمار الإنتاج وتستخدمه لإعادة إنتاج نفسها، وإعادة إنتاج سيطرتها على الطبقة العاملة[٣١].

فتعرضت هذه التحليلات لانتقادات عديدة لأنها حصرت الطبقات في طبقتين (الرأسمالية والعاملة) ومن ثم كان تحديدها للطبقات أكثر تعقيداً نظراً لظهور الطبقة الوسطي الجديدة التي لم يهتم بها ماركس في تحليله وما تمارسه من دور مؤثر في مجال العمل[٣٢] وبالتالي لم يعد هذا النموذج الثنائي يلائم طبيعة التعقد الذي يسم البنية الطبقية داخل المجتمع الرأسمالي. فيؤكد "رايت Wright" أن المشكلة التي ظهرت في تحليل البنية الطبقية للمجتمعات الرأسمالية المتقدمة هي إشكالية الطبقة الوسطي أو العمال ذوي الياقات البيضاء أو العمال غير اليدويين فهذه الطبقة لم تنل حظاً من الدراسة لدى "ماركس" سواء كانت تنخرط في طبقة الرأسمالية أو طبقة العمال[٣٣].

٣ – لم تصادق المستجدات على تصور "ماركس" لطبيعة التطور الرأسمالي وطبيعة الانقسام الطبقي الموجود داخل المجتمع. فأكد "داهرندورف" ١٩٥٩ إن الانشقاقات الاجتماعية لم تتحول إلى صراع طبقي ولثورة ماركسية، وأصبحت الطبقة العاملة تخضع لامتزاج وتجانس، ولم ينخرط الرأسماليون في صراع ضدهم وأصبح ما يميز العمال بعضهم عن بعض هو المستوى المهاري حيث يوجد عمال مهرة، وشبه مهرة، وغير مهرة[٣٤] ولم تسفر المستجدات عن دور طليعي للطبقة العاملة. لذا رفض الاتجاه النقدي داخل النظرية الماركسية الكثير من الفرضيات الماركسية الكلاسيكية.

٤ – وأولى المهام النظرية التي تمت داخل النظرية الماركسية هو تخليصها من التحريف الذي تعرضت له والذي جعلها ذات طابع اختزالي وذات طابع اقتصادي حتمي، وأقتضي ذلك البحث عن أسس إضافية لتفسير الظواهر المختلفة[٣٥]، فينتقد "بولانتراس" Polulantzas تفسير ماركس الاقتصادي للطبقات، ويرى أن هذا البعد رغم أهميته الحاسمة يظل قاصراً في رصد التمايزات الطبقية في المجتمعات المعاصرة، ويرى أنه من الضروري أخذ البعدين الأخيرين في الاعتبار – البعد السياسي والأيديولوجي – عند مناقشة الانتماء الطبقي لبعض الفئات والشرائح

الاجتماعية والمهنية فمثلاً (ملاحظو العمال والمشرفين على خطوط الإنتاج في الصناعات الحديثة: نجدهم من الناحية الاقتصادية خاضعين للاستغلال مثل العمال اليدويين بينما من الناحية السياسية فهم أداة قهر لفئة العمال اليدويين لحساب أصحاب العمل[٣٦] كما يحتمل البعد الأيديولوجي أهمية خاصة في بعض الحالات عندما تمارس بعض الفئات ذات الكفاءة الذهنية مثل العلماء وأساتذة الجامعات وكبار المهنيين دوراً هاماً في الترويج لسيطرة رأس المال على مقاليد الأمور الاقتصادية وإعادة إنتاج العلاقات الرأسمالية في المجتمع وبالتالي فهم ينتمون إلى "البورجوازية" بغض النظر عن أوضاعهم الاقتصادية أو ملكيتهم لوسائل الإنتاج"[٣٧].

٥ – ونتيجة لتعدد مصادر الدخل – دخل الملكية ودخل العمل – وتعدد وتداخل المواقع الطبقية، وعدم وجود شريحة نقية من حيث علاقات التملك والعمل ففرض هذا ضرورة البحث عن مفاهيم معاصرة حول أسلوب الإنتاج والطبقة والبنية الطبقية والتكوين الاجتماعي، وعن معايير تساعد في تصنيف البنية الطبقية والاهتمام بالمؤشرات الدالة على المواقع الطبقية والوعي الطبقي فمثل هذه الأمور وغيرها تمثل تحدياً للنظريات السائدة في تراث علم الاجتماع المعاصر على المستوى العالمي لكي تطور بما يفي وخصوصية التحولات الطبقية في الريف المصري.

– فمثلاً عرف "بولانتراس N. Poulantzas " أسلوب الإنتاج بأنه كلية مترابطة مما هو اقتصادي والذي يتعلق بالأساس الاقتصادي للمجتمع، وما هو سياسي وقانوني وأيديولوجي والذي ينتمي إلى البنية الفوقية، في حين عرف "هيرست وهندس" P. Hirst & Hindess التكوين الاجتماعي باعتباره مكوناً أو نمط من أسلوب الإنتاج والشروط السياسية والأيديولوجية والاقتصادية لوجوده، واستخدام "باليبار" مفهوم البنية الاجتماعية للإشارة إلى حالة تمفصل أسلوب الإنتاج مع شروطه السياسية والأيديولوجية، في حين استخدام مفهوم التكوين الاجتماعي ليشير إلى ترابط أنماط الإنتاج وتمفصلها Articulation[٣٨].

٦ – قدم "رايت Wright" مفهوم مغاير للطبقة تتمثل فكرته في أن المواقع داخل البنية الطبقية تتحدد من خلال أشكال الاستغلال المختلفة، وهي الاستغلال الرأسمالي التقليدي المرتكز على ملكية وسائل الإنتاج، والاستغلال المرتكز على السلطة "استغلال إداري" والاستغلال المرتكز على الأصول المهارية "استغلال مهارات" فيرى "رايت" أن أى مجتمع يتميز بآليات مختلفة للاستغلال قائمة على عدم المساواة في ملكية وسائل الإنتاج، وما سمي في عمل "رومر" باستغلال المهارة، والاستغلال داخل التنظيم، ويعني "استغلال المهارة" أن أصحاب المهارات النادرة

يستطيعون الحصول على أجور إضافية على تكاليف الإنتاج يعيدون بها إنتاج هذه المهارات ويستولون من خلال ذلك على جزء من الفائض الاجتماعي، أما "الاستغلال الإداري" فمن خلاله يستطيع المديرون الاستيلاء على جزء من الفائض الاجتماعي من خلال القوة التي يمارسونها داخل البني البيروقراطية للإنتاج الرأسمالي، وبذلك يطرح مفهوماً جديداً للاستغلال قابل للاختبار والتطوير العلميين.

وفي ضوء استخدام فكرة.. الآليات المختلفة للاستغلال.. أمكن تحديد الطبقة الوسطي بأنها تلك المواقع داخل البنية الطبقية والتي تكون مستغلة (بفتح العين) في واحدة من هذه الآليات ومستغلة (بكسر العين) في الأخرى – فالمديرون مثلاً مستغلين رأسمالياً ومستغلين تنظيمياً. والموظفون الفنيون والمهنيون مستغلين رأسمالياً، ومستغلين مهارياً. وبالتالي فهم يمثلون المواقع المتناقضة داخل علاقات الاستغلال[٣٩].

٧ – ومن المهام النظرية أيضا البحث عن معايير للتصنيف الطبقي غير معيار الملكية، حيث لم يعد المعيار الوحيد المحدد للوضع الطبقي، فثمة معايير أخرى إلى جانب الملكية وهي معايير السلطة، والتفرقة بين العمل اليدوي وغير اليدوي، ووظيفة رأس المال.

أ – فيما يتعلق بمعيار السلطة دفعت أزمة النموذج الطبقي الثنائي – الذي قدمته النظرية الماركسية في شكله الكلاسيكي، وعدم صلاحيته لفهم الوضع الطبقي للجماعات البينية التي تشكل قاعدة الطبقة الوسطي – "رايت" و"بيرون Perrone" لتقديم تصورهما للوضع الطبقي لهذه الجماعات، واتفقاً مع "دارندورف" في القول بأن انفصال الملكية عن الإدارة ونمو التنظيمات البيروقراطية جعلت من معيار السلطة معياراً مهماً في فهم الوضع الطبقي لهذه الجماعات التي تضم ذوي الرواتب الذين لا يملكون وسائل إنتاج، ولا يستخدمون عمالاً بشكل رسمي، لكنهم يشرفون على هؤلاء العمال داخل مكان العمل، الأمر الذي أدى إلى ظهور بناء سلطة داخل المشروع الرأسمالي يختلف عن بناء الملكية داخل رأسمالية النصف الأول من القرن التاسع عشر[٤٠].

ب – حاول كل من هونج Hong وكوو Cowe "استخدام معيار التفرقة بين العمل اليدوي والعمل غير اليدوي في تحديد الوضع الطبقي لجماعات الطبقة الوسطي الجديدة. وقدم الباحثان ثلاثة محاور أساسية للتقسيم الاجتماعي للعمل هي:

- شراء أو بيع قوة العمل.
- التقسيم الاجتماعي بين العمل اليدوي وغير اليدوي، أى التقسيم بين عمل ذوي الياقات البيضاء وجماعات الطبقة الوسطي الجديدة وعمل ذوي الياقات الزرقاء (الطبقة

العاملة) ورغم أن هذا المعيار الأخير غير ماركسي – وإن كان قد اتخذ وضعاً آخر داخل المحاولات الماركسية التي حاولت تحديد الوضع الطبقي للطبقة الوسطي في ضوء التفرقة بين العمل المنتج (اليدوي) وغير المنتج (غير اليدوي). واعتبره الباحثان معياراً أساسياً في تحديد الوضع الطبقي لمختلف الجماعات البينية التي تشكل الطبقة الوسطي الجديدة[٤١].

ج – واستطاع "كارشيدي" C. Carchedi أن يطور، من منظور ماركس أيضا تعريف للطبقة الوسطي الجديدة بناء على ما تقوم به من وظيفة خادمة لرأس المال. تلك الوظيفة التي تتحدد بناء على موقع هذه الطبقة داخل علاقات الإنتاج في المجتمع الرأسمالي. بحسبان هذه العلاقات تحتوى على ثلاثة مكونات من عملية الإنتاج يمكن النظر إليها من منظور – ملكية وسائل الإنتاج – الوظيفة المؤادة (أى ما إذا كان العضو يقوم بأداء وظيفة رأس المال أم وظيفة العمل).

بناء على ذلك فإن علاقات الإنتاج تحتوى داخل المجتمع الرأسمالي على:

- من لا يملك وسائل الإنتاج / المنتج / العامل.
- من يملك وسائل إنتاج / اللامنتج/ اللاعامل (أى الذي يستولي لنفسه على فائض القيمة) .
- وإذا حاولنا تحديد الوضع الطبقي للطبقات المختلفة داخل المجتمع بناء على معيار "الوظيفة المؤداه"، بمعنى القيام بأداة وظيفة العمل في مقابل القيام بأداء وظيفة رأس المال، نجد أن الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية تتحددان بناء على التطابق بين معيار ملكية / لا ملكية وسائل الإنتاج من ناحية، ومعيار وظيفة العمل ووظيفة رأس المال من ناحية أخرى: فالبرجوازية تملك وسائل الإنتاج، وتقوم بأداء وظيفة رأس المال. أما الطبقة العاملة فلا تملك وسائل الإنتاج وتقوم بوظيفة العمل.
- أما الطبقة الوسطي الجديدة فيتحدد وضعها الطبقي بناء على عدم تطابق هذين المعيارين: فهي لا تملك وسائل الإنتاج، لكنها تقوم بأداء الوظيفة العامة لرأس المال، لذي يرى "كارشيدي" أن الطبقة الوسطي الجديدة تضم كل أولئك الذين يؤدون الوظيفة العامة لرأس المال. على الرغم من أنهم لا يملكون وسائل الإنتاج، ويميز بين فئتين داخل هذه الطبقة، بين أولئك الذين لا يملكون وسائل الإنتاج

لكنهم يقومون بوظائف التحكم والإشراف، والذين لا يملكون وسائل الإنتاج ويقومون بأداء وظائف العمل عبر أدائهم لوظائف رأس المال(٤٢).

٨ – وبناء على هذه المراجعات وإعادة النظر في هذه الأطر والمفاهيم والمقولات، ومعايير تحديد الوضع الطبقي يقدم "رايت Wright" و"كلورن هاو" C. Howe وغيرهما من منظري علم الاجتماع تنميطاً للبنية الطبقية يتلخص في أن العلاقات داخل البنية الطبقية تتنوع طبقاً لتنوع علاقات الاستغلال، ويتضمن ثمانية مواقع طبقية وهذا التنميط لا يتطابق مع طبقات بقدر ما يتطابق مع مواقع طبقية داخل بنية العلاقات الطبقية بعضها مواقع طبقية أساسية أو متجانسة والأخر مواقع متناقضة، ويتميز هذا التنميط بأنه يميز بين ملاك وسائل الإنتاج والعمال بأجر، ويميز في إطار شريحة الملاك بين ملاك ويستخدمون عمل بالأجر، والبرجوازية الصغيرة من غير الموظفين، كما يميز في إطار شريحة الموظفين بين خمسة مواقع طبقية تتحكم في مصادر تنظيمية ومهارية وهذه المواقع هي: خبراء مديرون، مديرون بدون خبرة، مهنيين، شبه مهنيين، عمال وتحتل شريحة الخبراء المديرون أوضاعاً إشرافية أو إدارية في الهيكل الوظيفي، أما عن المهنيين فهم ذو الوظائف التي تتطلب مؤهلات أكاديمية عالية، ويحتكرون مهاراتهم ولكنهم لا يتحكمون في السلطة داخل التنظيمات التي يعملون بها، وشبه المهنيين هم الموظفون غير الإداريين في وظائف فنية أو شبه مهنية والعمال وهم الموظفون غير الإداريين في الوظائف التي لا تتطلب مهارات نادرة(٤٣).

٩ – أما على مستوى المجتمع المصري فقد أدى تعايش أنماط إنتاج ما قبل الرأسمالية مع نمط الإنتاج الرأسمالي، وظهور مشكلة تعدد أنماط الإنتاج، إلى مراجعة مفهوم الطبقة الذي تتم صياغته في إطار مجتمع مختلف كلية – مجتمع رأسمالي مستقل من جهة، وعلاقات الإنتاج الرئيسية فيه هي علاقات الإنتاج الرأسمالية من جهة أخرى(٤٤).

من هذا المنطلق سارت دراسة مصرية على منهج "أولن رايت" Wright في رسم الخريطة الطبقية المقترحة للمجتمع المصري حيث أعتبر معد الدراسة نقطة الانطلاق في التصنيف الطبقي هي تحديد أنماط الإنتاج وثانيهما التمييز بين مواقع طبقية أساسية، ومواقع طبقية متناقضة Contradictory Class Locations إلا أنه اختلف عن "رأيت" في إضافة نمط إنتاجي وهو نمط رأسمالية الدولة، وإضافة نوعين من المواقع الطبقية وهي المواقع الطبقية الملحقة بطبقة أو بالبنية الطبقية ككل، ويرى معد الدراسة أن هذه الخريطة الطبقية هي مقدمة للحديث عن البنية الطبقية، وليست البنية الطبقية تماماً(٤٥).

وأوضحت رسالة دكتوراه في قرية مصرية لمعد العمل الراهن فيما يتعلق بتصنيف البنية الطبقية، أن الباحث لم يصنف الطبقات بالقرية تصنيفاً تقليدياً كما فعلت المحاولات السابقة لدراسة البنية الطبقية، وإنما تصنيفاً وضع في اعتباره وجود شرائح بينية تمثل أوضاعاً طبقية متناقضة وأوضاعاً مختلطة سواء داخل الطبقات الأساسية أو عبر هذه الطبقات[٤٦] وهذا ما يتضح في الشكل التالي:

تنميط للبنية الطبقية في القرية المعاصرة

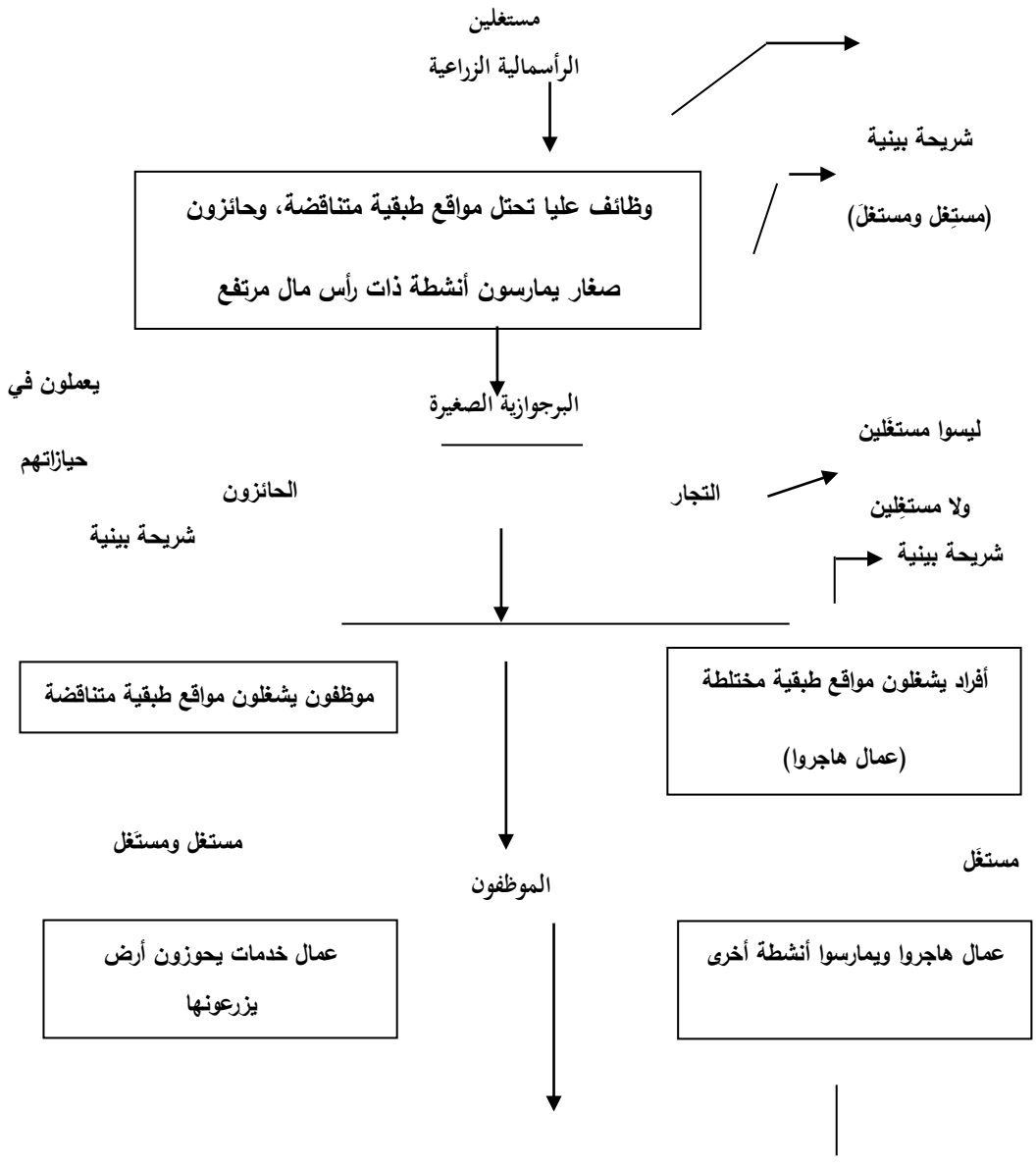

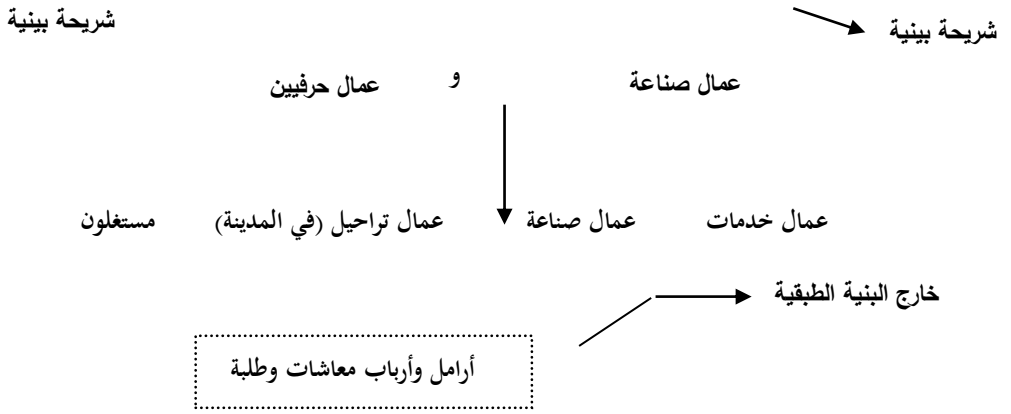

مفاتيح الشكل:

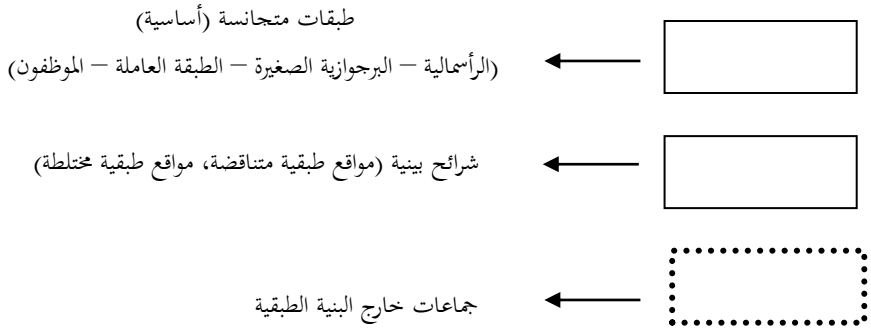

خامسا: الأساليب المنهجية غير التقليدية التي تساعد في فهم أوضاع الطبقات وإنتاج معلومات سوسيولوجية قابلة للتوظيف علمياً:

في ضوء هذا المحور تمت الإجابة على التساؤل الثالث من تساؤلات البحث – الذي مؤداه: ما الأساليب المنهجية غير التقليدية التي تساعد في فهم أوضاع الطبقات وإنتاج معلومات سوسيولوجية قابلة للتوظيف علمياً وتوجيه السياسات المختلفة خاصة سياستي الفقر والبطالة في الريف المصري؟ – وذلك في إطار عنصرين أساسيين:-

أولهما: يتعلق بمدى توافر بيانات على مستوى القرى، وتوسيع التعدادات الرسمية ودقتها، وأن تأتي ببيانات مركبة، وتصميم جداول لجمع بيانات تتواكب مع طبيعة التحولات التي حدثت منذ

السبعينيات فالراصد لبيانات التعدادات الرسمية يجد أنها لم تتغير منذ بداية صدورها في بداية القرن الماضي أو قبل ذلك[٤٧] وبالتالي لم توضح المستجدات التي حدثت في الواقع المصري بشكل عام والريفي بشكل خاص بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية موضع الاعتبار وخاصة تلك التي حدثت منذ بداية السبعينيات حتى الآن.

فبأطلالة على بيان جدولي "توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي والحالة العملية" نجد أن كثير من بياناتها لا تتلائم مع الواقع الاقتصادي للقرية المعاصرة، لأنه يوزع السكان بأسلوب بسيط وسطحي، ولا يعطيا تفصيلات أعمق حول النشاط الاقتصادي والمهني الواقعي للسكان.

ففيما يتعلق بالبيان الخاص "المشتغلون بالزراعة وصيد البر والبحر" فهذا البيان لا يطابق الواقع لأنه لا يوجد في القرية المعاصرة من يشتغل بالزراعة فقط، ولكن ثمة ازدواج مهني أى ممارسة الفرد لأكثر من نشاط أو أكثر من مهنة، فقد يكون مزارعاً وفي نفس الوقت تاجراً أو موظفاً أو الاثنين معاً... إلخ.

أما "صيد البر البحر" فلا يعتبران من الأنشطة الرئيسية من وجهة نظر الباحث – في القرية المعاصرة، ولا يمثل من يمتهنهما نسبة ذات دلالة، بل أن "صيد البر" لا يمارس مطلقاً، لذلك يرى الباحث ضرورة إعادة النظر في هذا البيان ليكون أكثر عمقاً، وليواكب ما حدث من تحولات اقتصادية جعلت المشتغلين بالزراعة، والموظفين، والعمال، والتجار، والحرفيين يعملون بأنشطة أخرى إضافية بجانب أنشطتهم الأساسية... وينطبق ذلك أيضا على بيانات "المناجم والمحاجر" والصناعات التحويلية.. إلخ البيانات غير المتواجدة في واقع القرية المعاصرة.

ويدلل الباحث على ما سبق بنتائج رسالة دكتوراه في قرية مصرية ١٩٩٨[٤٨] أوضحت أن ٤٥٦ رب أسرة بنسبة ٤٢.٢% من إجمالي أرباب الأسر البالغ عددهم ١٠٨٠" أسرة، يمارسون أنشطة إضافية بجانب نشاطهم الأساسي، وذلك على مستوى الشرائح الطبقية السبع في قرية الدراسة، وتضمنت هذه المهن الإضافية فيما يتعلق بشريحة الحائزين، التجارة، وملكية جرارات زراعية وسيارات أجرة أو المشاركة فيها، ومشروعات تسمين ماشية.

ويعمل الموظفون بالزراعة، والتجارة، وبعض الحرف، وامتلاك سيارات، بل أن بعض منهم يعمل بالزراعة والتجارة في آن واحد، والزراعة ويمتلك جرار زراعي، والزراعة ومشروع تسمين، والزراعة وفني كهربائي.. الخ.

ويعمل العمال الأجراء أيضاً في مهن إضافية، كالزراعة لأقل من فدان من خلال الإيجار والتجارة، وصناعة الطوب والتجارة فيه، والجزارة، والحياكة، وتملك سيارة أجرة، وصياد سمك.. الخ.

وينطبق ذلك على شرائح عمال الخدمات، والتجارة والحرفيين فجمعيهم يمتهن مهنا إضافية بجانب مهنهم الأساسية.

نستخلص مما سبق بضرورة توسيع التعدادات الرسمية لكي تأتي ببيانات مركبة، وتصمم جداول لجمع بيانات تتواكب مع طبيعة التحولات التي حدثت منذ السبعينيات، وأيضا طبيعة التغيرات التي حدثت في القرية المعاصرة، لأن قرية القرن الواحد والعشرين تختلف عن قرى القرن الماضي وخاصة أوله وحتى نهاية الستينات، وذلك على النحو التالي:

أ – جدول خاص بتوزيع أرباب الأسر حسب الازدواج المهني على أن تكون كل شريحة طبقية على حدة وعلى مستوى القرى.

ب – جدول خاص بتوزيع السكان حسب ملكية الآلات والجرارات الزراعية على مستوى القرى.

ج – جدول خاص بتوزيع السكان حسب ملكية سيارات أجرة ونقل أو المشاركة فيها.

د – جدول خاص بتوزيع السكان حسب ملكية أو المشاركة في مشروعات إنتاجية غير زراعية. على مستوى القرى.

ثانيهما: وهو خاص بأدوات جمع البيانات فيما يتعلق بالبحوث الميدانية:

أعتاد الباحثون في علم الاجتماع وهم بصدد إجراء بحوثهم الميدانية، الاعتماد على صحيفة الاستبيان لجمع بياناتهم عن الظاهرة المدروسة، غافلين ربما عن غير قصد لأدوات أخرى كيفية كدراسة الحالة، ودراسة التاريخ الشفاهي للقرى المبحوثة، حيث تساعد هذه الأدوات الباحث في التعمق والحصول على بيانات جوهرية عن الظاهرة، وتتيح فرصة إطلالة عريضة زمنية للحالة وخصائصها الأسرية والعائلية والتعليمية.. الخ وهي مميزات لا تتيحها للدراسة أداة الاستبيان التي تستبين الظاهرة من خارجها، ومن تضاريسها النمطية العامة للحصول على وصف كمي ومعاملات إحصائية حول البيانات تعتمد على تعميمها وانتقاء بعض الأبعاد وليس معظمها، وتركز على العموميات أكثر من التجسيدات النوعية والتفصيلية[٤٩].

وكذلك هناك أدوات أخرى كدليل القادة المحليين والتعرف على تصوراتهم لمستقبل القرية المصرية في ظل التحولات الراهنة والمستقبلية، وتأثير هذه التحولات على البنية الطبقية، وكذلك تصورات المثقفين والأدباء في هذا الصدد.

ويؤكد ماسبق عالم الاجتماع " مايك سافيدج" وهو أستاذ علم الاجتماع فى كلية لندن للاقتصاد وله مشروع فكرى أطلق عليه " الحياة الاجتماعية لأدوات جمع البيانات فى علم الاجتماع " حيث يرى أن فاعلية أدوات جمع البيانات تتعرض للتغير والتبدل، مع تغير طبيعة الحياة الأجتماعية،وطبيعة خصائص السياق الذى يتم فيه انتاج السيسيولوجيا الذى هو موضوع علم الاجتماع، وأشار "سافيدج" فى هذا الصدد، الى انه فى عصر المعرفة الرأسمالية المتدفقة، لم يفكر علماء الاجتماع بشكل كاف فى التحديات التى تطرح عليهم،وعلى خبرتهم من خلال أنتشار هذه البيانات الهائلة والضخمة حول "السيسيولوجيا" والتى يتم جمعها ومعالجتها وتحليلها بشكل روتينى من قبل مؤسسات خاصة وعامة .وعلى الرغم أن علماء الاجتماع خلال العقود الاربعة الاخيرة دافعوا عن الادوات المنهجية السائدة كوسائل وادوات لجمع البيانات، هناك من يرى ان هذه الأدوات سواء مسوح او استبيانات أو مقابلات هى طرق وادوات لجمع البيانات من الماضى، ولن تصلح لجمع مادة قوية لعلماء الاجتماع فى المستقبل،وتحتاج هذه الأدوات التقليدية الى اعادة النظر، والبحث عن ادوات لجمع البيانات الاجتماعية التى تتلائم والتغيرات المجتمعية العالمية والمحلية(٥٠)

المـراجع والهوامــش

١ – عبدالمعطي، عبدالباسط (٢٠٠١)، التحولات العالمية والتنظير للطبقات الاجتماعية في علم الاجتماع المعاصر، مجلة إضافات، العدد الثالث، يناير، ص١٠.

٢ – دويدار، محمد (١٩٧٨)، الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري ١٩٥٠-١٩٨٠، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص٦٥.

٣ – غنيم، عادل(١٩٨٦)، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، دراسات في التغيرات الاقتصادية والطبقية، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، ص٢٧٨.

٤ – عبدالمعطي، عبدالباسط، كشك، حسنين(١٩٩٢) "أهم التغيرات الاجتماعية في القرية المصرية" في أحمد حسن وآخرون المسألة الفلاحية والزراعية في مصر، مركز البحوث العربية، القاهرة، ص٢١٤.

٥ – غنيم، عادل، المصدر السابق، ص٣٨٣.

٦ – دويدار، محمد، المصدر السابق، ص٦٩.

٧ – غنيم، عادل، المصدر السابق، ص٣٨٣.

٨ – المصدر نفسه، ص٣٨٢.

٩ – عبدالمعطي، عبدالباسط، كشك، حسنين، المصدر السابق، ص٢١٥.

١٠ – المصدر نفسه، ص ص٢١٥-٢١٦.

١١- زكى جابر، محمود (١٩٩١)، العامل الزراعي الأجير بالقرية المصرية، أنماط حياتية اليومية ومشكلاته، دراسة ميدانية في قرية مصرية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية البنات، ص١٧٦.

١٢- عبدالمعطي، عبدالباسط(١٩٨٧)، "التغير في النمط الإنتاجي والتكوين الاجتماعي" في غريب سيد أحمد وآخرون، علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص٣١٨.

١٣- أنظر:

– عبد الفتاح، فتحى (١٩٨٧)، الناصرية وتجربة الثورة من أعلى، المسألة الزراعية، دار الفكر، القاهرة، ص١١٩.

- منسى، صلاح(١٩٨٨)، القرية المصرية والانفتاح الاقتصادي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ص ص٢٠٧-٢٠٨.

١٤- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي – الإدارة العامة للتعداد الزراعي – نتائج التعداد الزراعي ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، ٢٠١٦ إجمالي الجمهورية ص٢٧-٢٩.

١٥- غنيم، عادل، المصدر السابق، ص١٧٦.

١٦ - حافظ محمود، سعد(١٩٩٢)، "آليات التحول الرأسمالي ومستقبل الرأسمالية في مصر"، ندوة تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية في مصر والوطن العربي، مركز البحوث العربية وجامعة الإسكندرية، ١٨-٢٠ سبتمبر ص١٠٢.

١٧- عبد المعطي، عبد الباسط ، وآخرون (٢٠٠٢)، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، منتدى العالم الثالث، مصر ٢٠٢٠، ميريت للنشر، القاهرة، ص١٤٨.

١٨- حافظ محمود، سعد، المصدر السابق، ص ص١٠١-١٠٢.

١٩- انظر:

- مدحت مصطفى، محمد(١٩٨٨)، هيكل ملكية وحيازة الأرض الزراعية في مصر، ورقة غير منشورة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
- عبد المعطي، عبد الباسط، كشك، حسنين، أهم التغيرات الاجتماعية في القرية المصرية، مصدر مذكور، ص ص١٦-٢٠.

(*) يتركز العمل المعلن فيما يختص بتعديل هذه العلاقة الإيجارية في اتجاه إخضاعها لتعاقد اختياري يتفق فيه الطرفان على تحديد مدى سريان العقد والقيمة الإيجارية في ضوء أسعار السوق. وبدأ العمل في هذا الاتجاه منذ يونيو ١٩٧٥ عند صدور قانون يعطي لمالك الأرض الزراعية المؤجرة الحق في تجنيب مستأجرها من مساحة منها في ظروف معينة، وبلغ العمل في هذا الاتجاه منتهاه في يونيو عام ١٩٩٢ عندما صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٤، وبموجب هذا القانون زيدت القيم الإيجارية للأراضي الزراعية من سبعة أمثال الضريبة العقارية السارية إلى أثنين وعشرين مثلاً، وأهم ما نص عليه هذا القانون هو انتهاء عقود إيجار الأراضي الزراعية السارية وقت العمل بأحكامه بانتهاء السنة الزراعية ١٩٩٦/ ١٩٩٧ ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك.

٢٠- أبو مندور الديب، محمد(١٩٩٢)، "برامج التكيف الهيكلي في الزراعة المصرية، التوجهات والآثار المحتملة" في أحمد حسن إبراهيم وآخرون، المسألة الفلاحية والزراعية في مصر، مركز البحوث العربية، القاهرة، ص١٧١.

٢١- حسن إبراهيم، أحمد(١٩٩٥)، "التكيف الهيكلي والتنمية البشرية في مصر" أعمال ندوة سياسات التكيف الهيكلي في مصر، الأبعاد الاجتماعية، أحمد زايد، سامية الخشاب (محرران)، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٥-١٦ مايو، ص٦٧.

٢٢- وزارة الزراعة، مصدر سابق، ص١٦٣.

٢٣- انظر:

- غنيم، عادل، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة: مصدر مذكور، ص٣٩٠.
- ريتشارد، آلان(١٩٩١)، التطور الزراعي في مصر ١٨٠٠-١٩٨٠، ترجمة أحمد فؤاد سيف النصر، كتاب الأهالي، رقم ٣٤، يوليو، ص٢٦٦.

٢٤- مغاورى حسن، منصور(١٩٨٣)، "الانفتاح وأثره على المجتمع الريفي"، ندوة التحولات في الريف، ٢٤-٢٦ أكتوبر، القاهرة، ص١٦.

٢٥- وزارة الزراعة، التعداد الزراعي، مصدر سابق، ٢٠٠٠/٢٠٠١.

٢٦- منصور عبد الفتاح، محمود(١٩٩١)، "التحديات والمخاطر التي تواجه القرية المصرية، عبد الباسط عبد المعطي (إشراف وتحرير)، مستقبل القرية المصرية، التوجهات النظرية والمنهجية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص ص١٧-١٨.

٢٧- عبد الحميد، محمد(١٩٩٧)، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والطبقة الوسطي الحضرية ١٩٧٤-١٩٩٥، دراسة في مدينتين مصريتين، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ص٣٣.

28- Clark T.N. & Lipset, "Are social Class Dying?", International Sociology, Vol. 6, No. 4, 1994, pp. 397-410.

٢٩- العيسوى، إبراهيم(١٩٨٩)، نحو خريطة طبقية لمصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص٣٦.

30- Carolyn Howe, Political Ideology and class formation, A study of the Middle Class, Praeger, London, 1992, pp. 3-4.

٣١- الرامخ، السيد(١٩٩٣)، محددات البناء الطبقي في المجتمع المصري، ١٩٥٢-١٩٨١، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، ١٩٩٣، ص٩٠.

32- Clarke T.N. & Lipset, S.M. "Are Social Class Dying?" Op. cit., p. 400.

33- Ibid, p. 400.

٣٤- عبد الحميد، محمد، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والطبقية الوسطي الحضرية، مصدر مذكور، ص٣٥.

35- Wright, E.O. Class Crisis and the State, verso, London, 1978, p. 33.

٣٦- عبد الفضيل، محمود(١٩٨٧)، "الطبقات والتصنيفات الطبقية في الوطن العربي، بعض الاعتبارات المنهجية، المستقبل العربي، السنة٤، العدد٣٨، يونيه، ص٢٣.

٣٧- عبدالمعطي، عبدالباسط(١٩٩١)، "الاختيار النظري لبحث مستقبل القرية المصرية" في عبدالباسط عبدالمعطي، (إشراف وتحرير) مستقبل القرية المصرية، المجلد الأول، الأبعاد والتوجهات النظرية والمنهجية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص ص١٣٢-١٣٣.

38- Wright, E.O. "Class History and Emancipation" New Left Review, Vol. 202, Nov. Dec. 1993, p. 30.

- Alvin y, so, "Recent Developments in Marsixt Class Analysis", A Critical Approisal, Sociological Inqurity, Vol. 65, 3-4, Nov. 1995, p. 313.

٣٩- عبد الحميد، محمد، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والطبقية الوسطي الحضرية، مصدر مذكور، ص٨٤-٨٥.

٤٠- المصدر نفسه، ص ص٨٩-٩٠.

٤١- المصدر نفسه، ص ص٩٧-٩٨.

42- Western. M & Wright, E.O. "The Relative Permeeability of class Boundaries to Intergenerational Mobility Among Men in the United States, Canada, Normay

and Smedan" American sociological Review, Vol. 59, 1994, pp. 606-629.

٤٢- العيسوى، إبراهيم، نحو خريطة طبقية لمصر، ص٢٤.

٤٣- المصدر نفسه، ص ص٥٢-٥٣.

٤٤- زكي جابر، محمود(١٩٩٨)، الخصائص الاجتماعية للشرائح البينية الطبقية في الريف المصري، دراسة حالة لقرية مصرية، رسالة دكتوراه، جامعة الزقازيق، فرع بنها، ص ص٦٥-٩٦.

٤٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعددات: ١٩٠٧، ١٩١٧، ١٩٤٧، ١٩٦٠، ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦، فالبيانات في كل هذه التعددات جاءت بنفس الصياغة ونفس التصميم.

٤٦- زكى جابر، محمود، الخصائص الاجتماعية للشرائح البينية الطبقية في الريف المصري، مصدر مذكور، ص ص١٦٤-١٧٥ وخاصة الجدول (٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٥).

٤٧- عبدالمعطي، عبدالباسط(١٩٨٤)، الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية، دراسة ميدانية على عينة من المصريين بالكويت، مدبولي، طبعة أولى، القاهرة، ص٦١.

٤٨- عبد المعطي، عبدالباسط (إشراف)، الاختيار النظري لبحث مستقبل القرية المصرية، مصدر مذكور.

- ٤٩ &Burrows R The coming crisis of empirical .vol .41.no 5.....

-٥٠Savage . m .2013. The Social Life of Methods: Critical Introduction .theory &culture& society. Vol 30 . :